

No. 49681*

**Republic of Korea
and
Lebanon**

Agreement between the Government of the Republic of Korea and the Government of the Republic of Lebanon on trade and economic cooperation. Beirut, 27 January 2005

Entry into force: 26 May 2006 by notification, in accordance with article 15

Authentic texts: Arabic, English and Korean

Registration with the Secretariat of the United Nations: Republic of Korea, 6 July 2012

* No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

**République de Corée
et
Liban**

Accord entre le Gouvernement de la République de Corée et le Gouvernement de la République du Liban sur le commerce et la coopération économique. Beyrouth, 27 janvier 2005

Entrée en vigueur : 26 mai 2006 par notification, conformément à l'article 15

Textes authentiques : arabe, anglais et coréen

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : République de Corée, 6 juillet 2012

* Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.

المادة الخامسة عشرة

١- يقوم كل طرف مُتعاقد بإبلاغ الطرف المتعاقد الآخر باستكمال الإجراءات الداخلية المطلوبة لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ آخر إشعار .

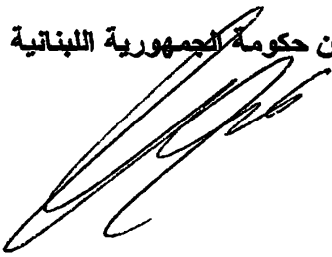
٢- يسرى مفعول هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات وتجدد بعدها تلقائياً لفترات متتالية لمدة سنة ، إلا إذا أبدى أحد الطرفين المتعاقدين رغبته خطياً في إنهاؤها قبل مدة لا تقل عن ستة أشهر من انتهاء مدتها .

في حال انتهاء العمل بهذه الاتفاقية، تبقى أحكامها سارية بالنسبة للعقود المبرمة أثناء فترة سريانها وغير المنفذة حتى تاريخ انتهاء العمل بها.

وإشهاداً بذلك قام الموقعون أدناه المخولين قانوناً من قبل حكوماتهم بتوقيع هذه الاتفاقية .

وضع في بيروت بتاريخ ٢٠٠٥/١/٢٧ بنسختين أصليتين باللغات الكورية والعربية والإنكليزية وتمتّع جميعها بالحجية القانونية نفسها، في حالة الاختلاف بالتفسير يعتمد النص الإنكليزي.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية



عن حكومة جمهورية كوريا



ويتم اللجوء إلى مثل هذا التحكيم باتفاقيات بموجب عقود أو باتفاقيات خطية منفصلة فيما بينهم طبقاً لقواعد التحكيم المعترف بها دولياً أو وفقاً لما يمكن أن يتفق عليه المشاركون عند عقد صفقاتهم.

٢ - يمكن إجراء التحكيم في أي بلد عضو في اتفاقية الاتحاد الدولي حول الاعتراف بالتحكيم الخارجي وتنفيذه ، وعلى الطرفين المتعاقدين احترام أحكام هذه الاتفاقية .

٣ - لا يجوز تفسير هذه المادة على أنها تشكل مانعاً ، كما أنه لا يجوز للطرفين المتعاقدين أن يمنعا أطراف النزاع من الاتفاق على شكل آخر للتحكيم أو لحل المنازعات يرونه مفضلاً ، ويمكن أن يتوافقا على أنه الأكثر ملاءمة لاحتياجاتهم الخاصة .

٤ - على كل طرف متعاقد أن يوفر طرقاً فعالة للاعتراف بالتحكيم الخارجي و ضمان تنفيذه داخل أراضيه .

المادة الرابعة عشرة

١ - لضمان حسن تنفيذ هذه الاتفاقية والنظر في الأمور التي تعيق التجارة بين بلديهما ، يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة مشتركة تضم ممثلين عنهما .

تجتمع اللجنة المشتركة بالتناوب في سيؤول و بيروت بناء على طلب أحد الطرفين، وتتولى المهام التالية :

أ - استعراض تطور التبادل التجاري بين البلدين.

ب - وضع التوصيات والمقترحات الأيلة إلى تشجيع التبادل التجاري .

ج - اقتراح الحلول للمشاكل الناشئة في هذا المجال .

٢ - يتفق الطرفان المتعاقدان على القواعد والإجراءات المنظمة لعمل اللجنة المشتركة .

المادة الحادية عشرة

بالاستناد إلى شرط عدم تطبيق مثل هكذا إجراءات بطريقة تعسفية أو تمييزية، لا تحد أحكام هذه الاتفاقية من حق أي من الطرفين المتعاقدين من اعتماد أو تطبيق إجراءات :

- أ - لأسباب تتعلق بالصحة العامة والأخلاق والنظام والأمن .
- ب - لحماية النبات والحيوان ضد الأوبئة والأمراض .
- ج - لحماية ميزان مدفوعاته .
- د - لحماية الكنوز الوطنية ذات القيمة الفنية والتاريخية والأثرية .

المادة الثانية عشرة

١ - يساهم الطرفان المتعاقدان في تبادل المعلومات الاقتصادية والتجارية بهدف تسهيل تنمية التجارة بين البلدين ..

٢ - اتفق الطرفان المتعاقدان على المساهمة في تنمية التجارة المتبادلة وخاصة بالوسائل التالية :

أ - تشجيع النشاطات في حقل ترويج التجارة لتحقيق مصالح المؤسسات التابعة لبلديهما ، بما فيها تنظيم المعارض والأسواق التجارية والمؤتمرات والدعاية والخدمات الاستشارية والتصنيع وخدمات الأعمال الأخرى .

ب - تشجيع وتطوير الاتصالات بين غرف التجارة والصناعة وكذلك بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وجمعيات الأعمال في كل من البلدين.

المادة الثالثة عشرة

١ - يشجع الطرفان المتعاقدان اللجوء إلى التسوية العاجلة والعادلة واعتماد التحكيم لحل المنازعات الناتجة عن الصفقات التجارية المبرمة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين التابعين لكل من جمهورية كوريا و الجمهورية اللبنانية ،

المادة التاسعة

يسمح الطرفان المتعاقدان ، طبقا للقوانين والأنظمة النافذة في كل من بلديهما ، بالاستيراد المؤقت إلى أراضيها من دون رسوم جمركية لما يلي :

أ- المواد المستوردة لأغراض الفحص والاختبارات بموافقة من السلطات المختصة على ان يعاد تصديرها .

ب- المواد المستوردة لأغراض المشاركة في المعارض والأسواق على أن يعاد تصديرها .

ج- العينات والمواد التي ليس لها قيمة تجارية والمستوردة لأغراض الدعاية أو العرض ولقاءات العمل.

د- الأدوات والمواد المستوردة لأغراض التجميع أو التصليح بشرط إعادة تصديرها.

هـ- الأدوات والأجهزة الخاصة، غير المأخوذة تأمينها محليا، والمستعملة في مشاريع البناء والمنشآت الصناعية الأخرى والمستوردة من قبل متعهدي تلك الأبنية شرط إعادة تصديرها .

ز- الحاويات والمستوعبات الخاصة من النوع الذي يستعمل في التجارة الدولية على أساس الاسترجاع .

المادة العاشرة

يسهل الطرفان المتعاقدان طبقا للقوانين والأنظمة النافذة في كل من البلدين مرور السلع وعبورها بطريق الترانزيت والتي:

أ - يكون منشؤها أراضي الطرف الآخر والمرسلة إلى بلد ثالث .

ب - يكون منشؤها بلد ثالث ومرسلة إلى أراضي الطرف الآخر .

كما يشجعان التوصل وتبادل المعلومات بين الشركات والهيئات المعنية بالتعاون الاقتصادي والتجاري و خاصة تبادل القوانين والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتجارية.

المادة الثامنة

١- باستثناء الصفقات الفردية التي يتم الاتفاق بين الأطراف على طرق أخرى بشأنها ، تتم الصفقات التجارية بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين التابعين للجمهورية الكورية و الجمهورية اللبنانية بعملات حرة قابلة للتحويل طبقاً للقوانين والأنظمة النافذة في كلا البلدين .

٢- لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين فرض قيود على تحويل العملات القابلة للتحويل من أراضيها والمتحصل عليها بطرق قانونية ولها علاقة بالتجارة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من كلا البلدين .

٣- من دون المساس بالفقرة الثانية من هذه المادة ، وفيما يتعلق بالتجارة ، يمنح كل طرف متعاقد الأشخاص الطبيعيين والمعنويين التابعين للطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بـ :

أ- فتح أو الاحتفاظ بحسابات بالعملات الأجنبية أو الوطنية على حد سواء مع تيسير الوصول إلى الصناديق الائتمانية المودعة في المؤسسات المالية القائمة على أراضيها .

ب- المدفوعات والحوالات وتحويل العملات القابلة للتحويل والأدوات المالية التي تمثلها، بين البلدين وكذلك بين بلده وبلد ثالث .

ج- أسعار الصرف التي تعرضها المؤسسات المالية المرخص لها التعامل بالصرف الأجنبي والوسائل المرخص بموجبها الحصول على العملات القابلة للتحويل .

د- تلقي واستعمال العملات المحلية .

المادة الرابعة

يمنح كل طرف متعاقد معاملة الدولة الأكثر رعاية للسفن التجارية العائدة للطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بملاحيتها وحمولتها أثناء دخولها وخروجها وطيلة فترة إقامتها في مرفئه .

لا يطبق ما تمت الإشارة إليه أعلاه على الملاحة الساحلية والصيد والجر داخل المياه الإقليمية لكلا الطرفين المتعاقدين .

يقبل كل طرف متعاقد كوثائق رسمية صادرة عن السلطات المختصة في الطرف المتعاقد الآخر أو مقترنة بموافقتها فيما يتعلق بالسفن والملاحين والحمولة المشار إليهم في الفقرة الأولى من هذه المادة .

المادة الخامسة

تتم التجارة بموجب العقود المبرمة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لكلا البلدين طبقاً للاعتبارات الجمركية التجارية كالسعر والنوعية والتسليم وطريقة الدفع .

المادة السادسة

يشجع الطرفان المتعاقدان التعاون التقني لأغراض التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة في كلا البلدين ، وفي هذا الإطار ، يسهل الطرفان تبادل المعرفة التقنية إلى جانب تبادل الخبراء والأشخاص المهرة والمتدربين على التكنولوجيا .

المادة السابعة

يدعم الطرفان المتعاقدان وفقاً للأعراف التجارية السائدة ويسهلان التجارة بين الشركات التابعة لكلا البلدين .

هـ - القواعد المتعلقة ببيع وشراء ونقل وتوزيع وتخزين واستعمال السلع في الأسواق المحلية .

٢- يمنح كل طرف متعاقد في معرض استيراده للسلع التي يكون منشؤها الطرف المتعاقد الآخر معاملة غير تمييزية فيما يتعلق بتطبيق القيود الكمية ومنح التراخيص .

٣- يمنح كل طرف متعاقد للمستوردات التي يكون منشؤها أراضي بلد الطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية ، على أن يتم تسديد المدفوعات الناتجة عن هذه المستوردات بعملات قابلة للتحويل .

٤- لا تطبق أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة على :

أ - الامتيازات التي منحها أو يمكن ان يمنحها أي من الطرفين المتعاقدين إلى الدول المجاورة بهدف تسهيل التجارة الحدودية .

ب- الامتيازات الناتجة عن اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة يكون احد الطرفين المتعاقدين عضوا فيها أو يمكن ان ينضم إليها لاحقا .

ج - الامتيازات التي منحها أو يمكن ان يمنحها أي من الطرفين المتعاقدين إلى الدول النامية بموجب اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية أو بموجب الاتفاقيات الدولية الأخرى .

د - الامتيازات التي يمنحها لبنان إلى الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية .

هـ - الإمتيازات التي منحها أو يمكن ان يمنحها لبنان إلى دول الإتحاد الأوروبي بموجب إتفاقية الشراكة اللبنانية الأوروبية.

المادة الثالثة

يتمتع الأشخاص الطبيعيون والمعنويون من كلا البلدين بمعاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بحماية ذواتهم وملكياتهم لدى ممارستهم للنشاطات التجارية على أراضي الطرف الآخر .

اتفاقية بين حكومة جمهورية كوريا و حكومة الجمهورية اللبنانية حول التعاون الاقتصادي والتجاري

ان حكومة جمهورية كوريا وحكومة الجمهورية اللبنانية المشار اليهما فيما يلي بـ « الطرفين المتعاقدين »،

رغبة منهما في تعزيز وتشجيع العلاقات التجارية بين كل من بلديهما على أسس المساواة والمنفعة المتبادلة ،

قد اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

يتخذ الطرفان المتعاقدان الإجراءات الضرورية لتسهيل تنمية التبادل التجاري بين كل من بلديهما وفقا للقوانين والأنظمة المطبقة في البلدين .

المادة الثانية

١- يمنح كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية في جميع الأمور المتعلقة بالتجارة ، لا سيما المسائل التالية :

أ- الرسوم الجمركية والأعباء من أي نوع كانت ، المفروضة أو التي لها علاقة بالاستيراد أو التصدير بما فيها طرق استيفاء هكذا رسوم أو أعباء.

ب- الضرائب والأعباء الداخلية الأخرى من أي نوع كانت، المطبقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على السلع المستوردة .

ج- طرق المدفوعات المتعلقة بالاستيراد والتصدير وكذلك التحويل الدولي لتلك المدفوعات .

د- القواعد والإجراءات ذات العلاقة بالاستيراد والتصدير ، بما فيها تلك المتعلقة بالتخليص الجمركي والترانزيت والمستودع الصناعي وإعادة الشحن .

**اتفاقية بين حكومة جمهورية كوريا
و حكومة الجمهورية اللبنانية حول التعاون
الاقتصادي والتجاري**

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

**AGREEMENT BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KOREA
AND THE GOVERNMENT
OF THE REPUBLIC OF LEBANON
ON TRADE AND ECONOMIC COOPERATION**

The Government of the Republic of Korea and the Government of the Republic of Lebanon (hereinafter referred to as the "Contracting Parties"), being desirous to strengthen and promote the trade relations between their countries on the basis of equality and mutual benefit;

Have agreed as follows:

Article 1

The Contracting Parties shall take the necessary measures to facilitate and develop the trade exchanges between their respective countries according to the laws and regulations in force in the two countries.

Article 2

1. Each Contracting Party shall grant each other the most-favored-nation treatment in all matters relating to trade, particularly with respect to:

- (a) customs duties and charges of any kind imposed on or in connection with importation or exportation, including the method of levying such duties and charges;
- (b) taxes and other internal charges of any kind applied directly or indirectly to imported goods;
- (c) methods of payment for imports and exports, and the international transfer of such payments;
- (d) rules and formalities in connection with importation and exportation, including those relating to customs clearance, transit, warehouses and transshipment; and
- (e) rules concerning sale, purchase, transport, distribution, storage and use of goods in domestic markets.

2. Each Contracting Party shall grant nondiscriminatory treatment to the imports of goods originating from the territory of the other country as regards the application of quantitative restrictions and granting of licenses.

3. Each Contracting Party shall accord the most-favored-nation treatment to the imports originating in the territory of the other country with respect to the availability of and access to the currency needed to pay for such imports.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply to:
 - (a) advantages which either Contracting Party has granted or may grant to its neighbouring countries to facilitate frontier traffics;
 - (b) advantages which result from a customs union or a free trade area to which either Contracting Party is or may hereafter become a party;
 - (c) advantages which either Contracting Party has granted or may grant to any developing country under the Marrakesh Agreement Establishing The World Trade Organization and other international agreements; or
 - (d) advantages which the Republic of Lebanon accords to the Arab countries as members in the Arab league.
 - (e) advantages which the Republic of Lebanon has Granted or may Grant to the European union countries under the Lebanese-European Association Agreement.

Article 3

The natural and juridical persons of either country shall enjoy the most-favored-nation treatment in relation to protection of their persons and property in their performance of the commercial activities in the territory of the other country.

Article 4

Each Contracting Party shall grant the most-favoured-nation treatment with respect to the other Contracting Party's merchant ships, their crews and cargoes while entering/leaving as well as staying at their ports. The above stipulations shall not be applied to coastal navigation, fishery and tugging in the territorial waters of both Contracting Parties. Each of the Contracting Parties shall accept as valid documents issued or approved by the competent authorities of the other Contracting Party, concerning the aforesaid ships, crews and cargoes.

Article 5

Trade shall be effected by contracts between the natural and juridical persons of the two countries in accordance with customary commercial considerations such as price, quality, delivery and terms of payment.

Article 6

The Contracting Parties shall promote technical co-operation for the economic development and enhancement of the living standards of each country, and in this respect, shall facilitate the exchange of technical know-how together with the exchange of experts, skilled personnel and technical trainees.

Article 7

The Contracting Parties shall support and facilitate trade on normal commercial terms between companies in their respective countries and shall promote contacts and exchanges of information between companies and bodies which are involved in trade and economic cooperation in particular as regards laws, regulations and measures related to trade and economic policies.

Article 8

1. Unless otherwise agreed between the parties to individual transactions, all commercial transactions between the natural and juridical persons of the Republic of Korea and the Republic of Lebanon shall be made in freely convertible currencies, in accordance with the laws and regulations in force in each country.

2. Neither Contracting Party shall impose restrictions on the transfer of freely convertible currencies from its territory obtained in a lawful manner in connection with trade made by the natural and juridical persons of either country.

3. Without derogation from paragraph 2 of this Article, in connection with trade, each Contracting Party shall grant to the natural and juridical persons of the other country the most-favored-nation treatment with respect to:

- (a) opening and maintaining accounts in both foreign and local currencies and having access to funds deposited, in financial institutions located in the territory of its country;
- (b) payments, remittances and transfers of freely convertible currencies or financial instruments representative thereof between the two countries as well as between its country and any third country;
- (c) rates of exchange offered by financial institutions authorized to deal in foreign exchanges and authorized means of obtaining freely convertible currencies; and
- (d) the receipt and use of local currency.

Article 9

In accordance with laws and regulations in force in their respective countries, the Contracting Parties shall allow customs duty free temporary importation to their territories as follows:

- (a) items imported for tests and experiments approved by the competent authorities, provided that such items are re-exported;
- (b) items imported for the purpose of participation in fairs and exhibitions, provided that such items are re-exported;
- (c) samples and items of non-commercial value imported for the purpose of advertising and tenders and business meeting;
- (d) tools and articles imported for assembly or repair purposes, provided that such tools and articles are re-exported;
- (e) specialized tools and equipment which are not readily available locally, for use in the construction of plants and other industrial structures imported by the undertaker of such construction, provided that such tools and equipment are re-exported; and
- (f) specialized containers and packages of the type used in international trade on a returnable basis.

Article 10

The Contracting Parties shall, in accordance with the respective laws and regulations in force in each of the two countries, facilitate the passage and transit of goods which:

- (a) originate from the territory of the other country and are destined for a third country; or
- (b) originate from a third country and are destined for the territory of the other country.

Article 11

Subject to the requirement that such measures are not applied in an arbitrary or discriminatory manner, the provisions of this Agreement shall not limit the rights of either Contracting Party to adopt or execute measures:

- (a) For reasons of public health, morals, order or security;
- (b) For the protection of plants and animals against diseases and pest;
- (c) To safeguard its balance of payments; and
- (d) To protect national treasures of artistic, historical or archaeological value.

Article 12

1. The Contracting Parties shall contribute to the exchange of commercial and economic information with a view to facilitating the development of trade between the two countries.

2. The Contracting Parties agree to contribute to the development of their mutual trade in particular, by means of:

- (a) encouragement of activities in the field of trade promotion for the benefit of their countries' enterprises which include the organization of trade fairs, trade exhibitions, conferences as well as advertising, consulting services, factoring and other business services, and
- (b) encouragement and development of contacts between the Chambers of Commerce and Industry as well as other natural and/or legal persons and business associations of the two countries.

Article 13

1. The Contracting Parties shall encourage the prompt and equitable settlement of and the adoption of arbitration for the settlement of disputes arising out of commercial transactions concluded between the natural and juridical persons of the Republic of Korea and the Republic of Lebanon. Such arbitration may be provided for by agreements in contracts or in separate written agreements between them in accordance with internationally recognized arbitration rules or as the participants to the transaction may agree.

2. The arbitration may take place in any country which is a party to the United Nations Convention on Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards, the provisions of which will be respected by both Contracting Parties.

3. Nothing in this Article shall be construed to prevent and the Contracting Parties shall not prohibit the parties from agreeing upon any other form of arbitration or dispute settlement which they may mutually find preferable and may agree on as best suiting their particular needs.

4. Each Contracting Party shall ensure that an effective means exists within the territory of its country for the recognition and enforcement of arbitral awards.

Article 14

1. In order to ensure the implementation of this Agreement and to consider matters affecting trade between their two countries, the Contracting Parties shall establish a Joint Committee, which will be composed of representatives of the Contracting Parties. The Joint Committee shall meet alternately in Seoul and Beirut at the request of either of the two countries, and shall:

- (a) examine the progress of trade exchanges between the two countries,
- (b) make recommendations and suggestions aimed at promoting this exchange, and

- (c) propose solutions to problems which may arise in this respect.
2. The rules of procedures of the Joint Committee shall be established by common agreement between the Contracting Parties.

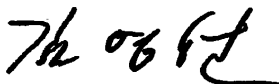
Article 15

1. Each Contracting party shall notify to the other Contracting Party of the completion of the internal procedures required for bringing the Agreement into force. This Agreement shall enter into force on the date of the latter notification.
2. This Agreement is concluded for a period of five years. Its validity shall be automatically extended for further successive periods of one year unless either Contracting Party informs the other Contracting Party in writing of its intention to terminate the Agreement at least six months prior to its expiry. Upon such expiry the terms and conditions of this Agreement shall continue to apply to all contracts concluded during the period of the validity of the Agreement and not fully executed till the date of expiry of this Agreement.

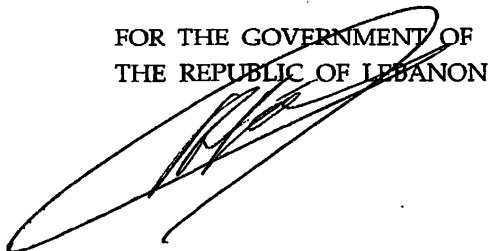
IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in duplicate at Beirut this 29th day of January 2005, in the Korean, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF KOREA



FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF LEBANON



[KOREAN TEXT – TEXTE CORÉEN]

대한민국 정부와 레바논공화국 정부간의
무역 및 경제협력협정

대한민국 정부와 레바논공화국 정부(이하 “체약당사자”라 한다)는,

평등과 호혜의 기초위에서 그들 두 나라의 무역관계를 강화하고 장려하기를 희망하여,

다음과 같이 합의하였다.

제 1 조

체약당사자는 그들 두 나라에서 시행중인 법령에 따라 두 나라 사이의 무역거래를 촉진하고 발전시키기 위하여 필요한 조치를 취한다

제 2 조

1. 각 체약당사자는 무역에 관련된 모든 사항, 특히 다음 각목의 사항에 대하여 상호 최혜국대우를 부여한다.

- 가. 수출입에 대하여 또는 수출입과 관련하여 부과되는 모든 종류의 관세 및 부과금과 그러한 관세 및 부과금의 징수방법
- 나. 수입품에 직접적으로 또는 간접적으로 부과되는 모든 종류의 조세 및 그 밖의 국내부과금
- 다. 수출입을 위한 지불방법과 그러한 지불의 국제적 이전
- 라. 통관·통과·보세창고·환적 등 수출입에 관련되는 규칙과 절차
- 마. 국내시장에서의 재화의 판매·구입·수송·유통·보관 및 그 이용에 관한 규칙

2. 각 체약당사자는 수량제한의 적용이나 허가의 부여와 관련하여 상대국을 원산지로서 하는 재화의 수입에 대하여 무차별대우를 부여한다.

3. 각 체약당사자는 물품의 수입에 지불하기 위하여 필요한 통화의 이용 및 그 접근과 관련하여 상대국을 원산지로서 하는 물품의 수입에 대하여 최혜국대우를 부여한다.

4. 제1항과 제2항의 규정은 다음 사항에 적용되지 아니한다.

- 가. 일방체약당사자가 국경무역을 촉진시키기 위하여 인접국가에 부여하여 왔거나 부여하게 될 혜택
- 나. 일방체약당사자가 당사자이거나 당사자가 될 관세동맹이나 자유무역지대로부터 발생하는 혜택
- 다. 일방체약당사자가 세계무역기구설립을위한마라케쉬협정과 그 밖의 국제협정 하에서 개발도상국에게 부여하여 왔거나 부여하게 될 혜택
- 라. 레바논공화국이 아랍연맹회원국인 아랍국가에 부여하는 혜택
- 마. 레바논공화국이 레바논-유럽 협력협정에 따라 유럽연합국가에게 부여하였거나 부여하게 될 혜택

제 3 조

일방국의 자연인 및 법인은 타방국의 영역 안에서 상거래 활동을 함에 있어서 신체와 재산의 보호와 관련하여 최혜국대우를 향유한다.

제 4 조

각 체약당사자는 상대국의 항구에 정박 및 입출항시 타방체약당사자의 상선, 선원 및 화물에 대하여 최혜국대우를 부여한다. 상기 규정은 양 체약당사자의 영해에서의 연안항해, 어로 및 도선에는 적용되지 아니한다. 각 체약당사자는 상기 선박, 선원 및 화물에 관하여 타방 체약당사자의 권한있는 당국에 의하여 발급되거나 승인된 문서를 유효한 것으로 인정한다.

제 5 조

교역은 가격·품질·납품 및 지불조건 등과 같은 통상적인 상업상의 고려에 따라 양국의 자연인 및 법인간의 계약에 의하여 이루어진다.

제 6 조

체약당사자는 두 나라의 경제개발과 생활수준 향상을 위한 기술협력을 증진하고, 이와 관련하여 전문가·숙련공·기술훈련생의 교환 및 기술적 노하우의 교환을 촉진한다.

제 7 조

체약당사자는 각국에서 통상적인 상업적 조건에 따른 기업들간의 무역을 지원·촉진하며, 무역과 경제협력에 관여하는 기업 및 기관들 사이의 접촉 및 정보교환, 특히 무역과 경제정책 관련 법, 규칙 및 조치에 관한 정보교환을 증진시킨다.

제 8 조

1. 개별적인 거래의 당사자간에 달리 합의되지 아니하는 한, 대한민국과 레바논공화국의 자연인 및 법인간의 모든 상거래는 각국에서 시행중인 법령에 따라 자유태환성통화로 이루어진다.

2. 어느 일방체약당사자도 일방국의 자연인 및 법인이 교역과 관련하여 합법적인 방법으로 취득한 자유태환성통화를 자국의 영역 밖으로 송금하는 것에 제한을 부과하지 아니한다.

3. 제2항을 침해함이 없이, 무역과 관련하여 각 체약당사자는 타방국의 자연인 및 법인에 대하여 다음 각호에 관하여 최혜국대우를 부여한다.

가. 자국의 영역 안에 소재하는 금융기관에 외환 및 현지화 계좌를 개설·유지하거나 예치된 자금의 이용에 관한 사항

나. 일방국과 제3국 또는 두 나라 사이에 이루어지는 자유태환성통화나 이를 표시하는 금융증서의 지불·송금 및 이전에 관한 사항

다. 외국환업무의 취급인가를 받은 금융기관이 제공하는 환율 및 자유태환성통화의 획득을 위한 인가된 수단에 관한 사항

라. 현지 통화의 수령 및 사용에 관한 사항

제 9 조

체약당사자는 자국에서 시행중인 법령에 따라 다음 각목의 재화에 대하여 자국 영역내로의 일시적 무관세 수입을 허용한다.

- 가. 권한있는 당국에 의하여 승인된 시험용·실험용 수입물품. 다만, 당해 물품은 재수출되어야 한다.
- 나. 박람회 및 전시회에 참가하기 위하여 수입된 물품. 다만, 당해 물품은 재수출되어야 한다.
- 다. 광고·입찰·상담용으로 수입된 상업적 가치가 없는 견본 및 물품
- 라. 조립이나 수리를 목적으로 수입되는 도구나 물품. 다만 당해 도구나 물품은 재수출되어야 한다.
- 마. 공장 및 그 밖의 산업시설의 건설에 사용하기 위하여 건설업자가 수입하는 특수 도구 및 장비로서 당해 지역에서 용이하게 조달될 수 없는 것. 다만 당해 도구 및 장비는 재수출되어야 한다.
- 바. 국제무역에 사용되는 특수 컨테이너 및 용기. 다만, 당해 컨테이너 및 용기는 반환되어야 한다.

제 10 조

체약당사자는 자국에서 시행중인 법령에 따라 다음 재화의 통과 및 운송을 촉진시킨다.

- 가. 상대국을 원산지로 하여 제3국으로 향하는 재화
- 나. 제3국을 원산지로 하여 상대국으로 향하는 재화

제 11 조

아래 조치들이 임의적 또는 차별적인 방법으로 적용되지 아니한다는 조건하에, 이 협정의 규정은 다음과 같은 조치를 채택하고 실행할 수 있는 각 체약당사자의 권리를 제한하지 아니한다.

- 가. 공중위생·도덕·질서 또는 안전상의 조치
- 나. 질병이나 해충으로부터 동식물 보호 조치

다. 무역수지의 보호 조치

라. 예술적·역사적 및 고고학적 가치를 지닌 국보의 보호 조치

제 12 조

1. 계약당사자는 두 나라 사이의 무역증진을 촉진하기 위하여 상업·경제 정보의 교환을 지원한다.

2. 계약당사자는 특히 다음과 같은 방식으로 두 나라 사이의 무역증진을 지원하기로 합의한다.

가. 무역박람회·무역전시회 및 회의 등의 개최, 광고·자문서비스·팩토링 그리고 그 밖의 기업서비스를 포함하여 두 나라 기업의 이익을 위한 무역증진 분야에서의 활동의 장려

나. 두 나라의 상공회의소 및 그 밖의 자연인 및/또는 법인, 기업단체 사이의 교류의 장려와 개발

제 13 조

1. 계약당사자는 대한민국과 레바논공화국의 자연인 및 법인 사이에 체결된 상거래로부터 발생하는 분쟁의 신속하고 공평한 해결과 동 분쟁의 해결을 위한 중재의 채택을 장려한다. 그러한 중재는 국제적으로 인정된 중재규칙이나 거래 참가자간의 합의에 따라 이루어지되, 계약서상의 합의나 그들간 별도의 서면합의서에 규정될 수 있다.

2. 중재는 외국중재판정의 승인 및 집행에 관한 국제연합협약의 당사국에서 이루어질 수 있으며, 양 계약당사자는 동 협약의 규정을 존중한다.

3. 이 조의 어떠한 규정도 분쟁당사자가 서로 선호하거나 그들의 특별한 필요에 가장 적합한 것으로 합의할 수 있는 다른 형태의 중재나 분쟁해결에 합의하는 것을 금지하는 것으로 해석되지 아니하며, 양 계약당사자는 이러한 합의를 금지하지 아니한다.

4. 각 계약당사자는 자국의 영역안에 중재판정의 승인 및 집행을 위한 효과적 수단이 마련되도록 보장한다.

제 14 조

1. 계약당사자는 이 협정의 이행을 보장하고 두 나라 사이의 무역에 영향을 미치는 사건들을 검토하기 위하여, 계약당사자의 대표들로 구성되는 공동위원회를 설치한다. 공동위원회는 일방국의 요청에 의하여 서울과 베이루트에서 교대로 개최되며 다음 사항을 수행한다.

- 가. 두 나라 사이의 무역교류의 진전에 대한 검토
- 나. 이러한 교류의 증진을 목적으로 하는 제안과 권고
- 다. 이와 관련하여 발생하는 문제의 해결방안 제시

2. 계약당사자간의 상호 합의에 의하여 공동위원회의 절차규칙을 정한다.

제 15 조

1. 각 계약당사자는 타방계약당사자에게 협정의 발효를 위한 국내절차가 완료되었음을 통보한다. 이 협정은 나중의 통보일에 발효한다.

2. 이 협정은 5년 기간으로 체결된다. 이 협정의 효력은 일방계약당사자가 타방계약당사자에게 이 협정의 종료의사를 협정이 종료되기 6월 전에 서면으로 통보하지 아니하는 한 1년씩 자동적으로 연장된다. 이 협정의 유효기간 중 체결되었으나 이 협정의 종료일까지 완전히 이행되지 아니한 모든 상거래에 대하여는 이 협정의 종료 이후에도 이 협정의 규정이 계속 적용된다.

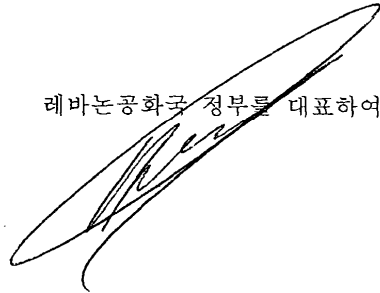
이상의 증거로, 아래 서명자는 그들 각자의 정부로부터 정당하게 권한을 위임받아 이 협정에 서명하였다.

2005년 1월 27일 베이루트 에서 동등하게 정본인 한국어, 아랍어 및 영어로 각 2부씩 작성하였다. 해석상의 차이가 있을 경우에는 영어본이 우선한다.

대한민국 정부를 대표하여

김영선

레바논공화국 정부를 대표하여

A stylized, handwritten signature in black ink, enclosed within a large, loopy oval shape.